

Distr.: General
17 December 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - قام مجلس الأمن، بقراره ١٥٦١ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وطلب إلى أن أوصل تقديم تقارير دورية عن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها. ويغطي هذا التقرير المعد عملا بذلك القرار التطورات التي وقعت منذ تقريره المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/725).

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - وخلال الفترة التي يستعرضها التقرير، أحرز المزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وفي العملية السلمية. ومن بين أوجه هذا التقدم الانتهاء رسميا من نزاع السلاح والتسريح في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وحل الفصائل المسلحة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر والبدء في إعادة اللاجئين إلى الوطن في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك إعادة توطين المشردين داخليا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. كذلك تم بسط سلطة الدولة على المزيد من المقاطعات، وتواصل تدريب أفراد دائرة الشرطة الوطنية الليبرية الجديدة. بيد أن هذه العملية صادفت عدة تحديات كبرى، منها الاضطرابات المثيرة للقلق التي وقعت في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، والخلافات المستمرة بين أعضاء قيادة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، والمظاهرات العنيفة التي قامت بها جماعات متمردة مختلفة، والتقدم البطيء في إعادة إدماج المحاربين السابقين. ومن التحديات الأخرى، ضعف قدرة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا على توفير الخدمات الاجتماعية وتوطيد سلطة الدولة، والخلافات بين الفصائل المسلحة السابقة بشأن توزيع المناصب الحكومية، والتأخر في إجازة مشروع قانون إصلاح الانتخابات.

٣ - وفي حين تتواصل التحقيقات في أسباب اضطرابات تشرين الأول/أكتوبر، تشير التقارير إلى أن نزاعاً على أرض ربما يكون السبب في نشوب أعمال الشغب الأولى، التي سرعان ما اتخذت أبعاداً عرقية ودينية، والتي شارك فيها أعضاء من الطائفة العرقية التي يمثل الماندينغو العنصر الغالب فيها. وفي الوقت نفسه، تكرر استغلال الوضع من جانب بعض المحاربين الساخطين المنتظرين لإعادة إدماجهم، ومن الموالين للرئيس السابق تشارلز تاييلور، وبعض عناصر الفصائل المعارضة في صفوف جبهة الليبريين المتحدين. وقد حدث أثناء الاضطرابات أن تعرض للهجوم عدد من المنازل المملوكة لعائشة كونه (زوجة رئيس جبهة الليبريين المتحدين، سيكو كونه، المنفصلة عنه) وأعضاء جناح الجبهة الموالي لها. كما أُحرق العديد من الكنائس والمساجد والممتلكات السكنية والتجارية في مونروفيا. كما أُحرق مسجد في كاكاتا.

٤ - وفي بادئ الأمر، ردت البعثة على أعمال الشغب بنشر شرطتها المدنية ووحدات من الشرطة المشكلة في مونروفيا. ومع تصاعد الوضع، اتخذت قوات البعثة إجراءات قوية للسيطرة على الوضع والحيلولة دون حدوث المزيد من أعمال العنف في المناطق المتأثرة. وأُعيد نشر سرية مشاة تابعة للأمم المتحدة من بوكنان، في حين أُعيد نشر وحدتين من الشرطة المشكلة من غبارونغا وبوكنان إلى مونروفيا. وقامت قوة الرد السريع التابعة للبعثة بدوريات قوية في جميع مناطق مونروفيا، في حين قامت وحدتها الجوية باستطلاعات جوية وبدوريات لاستعراض القوة فوق المدينة. كما قامت بعض القوات بعمليات محاصرة وتفتيش بناء على معلومات تلقتها البعثة. وأُغلقت أيضاً الطرق الرئيسية المؤدية إلى مونروفيا، في أعقاب تقارير أفادت بأن عناصر سابقة في جبهة الليبريين المتحدين كان يجري إحضارها من مقاطعة بومي.

٥ - وقد قام ممثلي الخاص لليبريا، جاك بول كلاين، وأعضاء من الحكومة الانتقالية وممثلون لمجلس الليبري المشترك بين الديانات، بتوجيه نداءات عن طريق الإذاعة أثناء الاضطرابات، داعين الأفراد والجماعات إلى الكف عن أي أعمال عنف أخرى. كما فرض رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية، غيودي براينت، حظراً للتجول أثناء النهار. وقد أسفرت الاضطرابات عن إصابة ٢٠٨، والقبض على ٢٠٠ بتهمة العنف، و ١٩ قتيلاً. وفي أعقاب الاضطرابات، قامت البعثة بتيسير المشاورات بين قادة المجتمع وكبار رجال الدين. كما زادت أفرقة الشرطة التابعة للأمم المتحدة من أنشطتها الهادفة إلى توعية الأهالي في ستة مقاطعات.

٦ - وخلال الفترة المستعرضة، أثارت الخلافات المستمرة بين أعضاء قيادة الجبهة مشاكل خطيرة للعملية السلمية ولأداء الحكومة الانتقالية لمهامها. وقد بلغ الخلاف داخل الجبهة ذروته في أعقاب قيام رئيس الحكومة براينت في أيلول/سبتمبر بتعيين أحد الموالين لسيكو كونه مديرا عاما جديدا لسلطة الموائى الوطنية. وتلقت البعثة بعد ذلك تقارير تفيد بأن الجماعة المنشقة عن الجبهة والموالية لعائشة كونه، والتي يتزعمها وزير العدل، السيد كابنه جانيه، تخطط لإقصاء الرئيس براينت عن منصبه ونقض العملية السلمية القائمة على اتفاق السلام الشامل. وقد تأكدت هذه التقارير في ١٨ أيلول/سبتمبر عندما أصدرت هذه الجماعة بيانا صحفيا يدعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في إقصاء الرئيس براينت من منصبه، ثم أوفدت بعد ذلك وفدا إلى أكرا، غانا، لطلب دعم رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس كوفور.

٧ - وفي ١٣ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت البعثة بشركاء دوليين آخرين لتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها منعا لإخراج العملية السلمية عن مسارها. وأُتفق بشكل عام على تشجيع الحكومة الانتقالية على اتخاذ خطوات لمعالجة شكاوى السكان، بما في ذلك: دفع متأخرات رواتب الموظفين المدنيين؛ واتخاذ تدابير صارمة للتصدي بشكل فعال للفساد؛ وتحسين تواصلها مع الجماهير. كما أُتفق على أن تتشاور الحكومة الانتقالية على نحو فعال مع جماعات المجتمع المدني لكسب دعم الشعب الليبري وتفهمه. كما حُث الرئيس براينت على عقد جلسات منتظمة لمجلس الوزراء، لكفالة الشفافية والشمول في اتخاذ القرارات.

٨ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت لجنة رصد التنفيذ بيانا صحفيا مشتركا حذر من أن المجتمع الدولي لن يسمح بأي تعطيل لعمل الحكومة الانتقالية، بما في ذلك إقصاء الرئيس براينت عن منصبه. وأشار البيان إلى قراري مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، اللذين ينصان على اتخاذ تدابير ضد أي فرد يشترك في أنشطة ترمي إلى تقويض السلام والاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية.

٩ - بيد أن الانقسامات داخل الجبهة اشتدت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر عندما قامت جماعة عائشة كونه - كابنه جانيه من جانب واحد بانتخاب أعضاء تنفيذيين جدد للجبهة. وفي اجتماع عُقد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام فريق الاتصال الدولي لليبريا، والبعثة، وغيرهما من الأطراف الدولية صاحبة المصلحة بالتشكيك في الحاجة إلى انتخاب قيادة جديدة، بالنظر إلى أن جميع الفصائل المسلحة سوف يتم تسريحها عقب الانتهاء من نزاع السلاح في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

١٠ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، سافر ممثلي الخاص إلى كوناكري، غينيا، لطلب مساعدة الرئيس لانسانا كونتي في تشجيع الفصائل الليبرية على التعاون بشكل مثمر على دعم العملية السلمية. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة بتيسير سفر قادة جناحي الجبهة المعارضين إلى فريتاون، سيراليون، لحضور اجتماع للمصالحة استضافه الرئيس أحمد تيجان كبه. وجرى توقيع مذكرة تفاهم في الاجتماع تضمنت اقتراحا لتحويل الجبهة إلى حركة سياسية، غير أن الخلافات بينهم اشتعلت من جديد عقب عودتهم إلى مونروفيا.

١١ - وخلال الفترة المستعرضة، كانت هنالك أمارات متزايدة على وجود استياء عام من قلة ما حققته الحكومة الانتقالية من تقدم في تحسين الأحوال المعيشية الأساسية. فقد وقعت عدة احتجاجات لها علاقة بقلّة الرواتب أو التأخر في دفعها، ونزاعات العمل، وسوء الأحوال التعليمية، وارتفاع رسوم التسجيل لطلبة المدارس الثانوية.

١٢ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، أعلن وزير العدل أن الحكومة الانتقالية قد بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لتجميد الأصول الاقتصادية للمفوض السابق للمكتب البحري، بينوي أوري، ووزير المالية السابق، إيمانويل شو. بيد أنه عقب قيام كل من السيد أوري والسيد شو بتقديم التماس قانوني بدعوى أن القضاة وحدهم هم الذين لهم سلطة تجميد أصول المواطنين الليبريين، أمرت المحكمة العليا الليبرية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وزير العدل بوقف تجميد الأصول إلى حين انعقاد جلسة قضائية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن هذه القضية. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، لم تكن المحكمة العليا قد بتت بعد في الموضوع.

ثالثا - رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل

١٣ - واصلت الاجتماع بانتظام آليات رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ألا وهي لجنة الرصد المشتركة ولجنة رصد التنفيذ وفريق الاتصال الدولي لليبريا. وقد اجتمعت لجنة الرصد المشتركة، برئاسة قائد قوة البعثة، مرتين خلال الفترة المستعرضة. وقد تم الآن إنجاز مهامها بعد الانتهاء من نزع سلاح الفصائل المسلحة وتسريحها وحلها.

١٤ - وواصل فريق الاتصال تعاونه الوثيق مع البعثة ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دفع العملية السلمية قدما. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اجتمع الفريق في واشنطن العاصمة حيث لاحظ مع الارتياح ما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج. وأكد الحاجة إلى قيام جميع الأحزاب الليبرية بإعادة تأكيد التزامها بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، وأهاب بالأحزاب الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تضر

بعمل الحكومة الانتقالية والعمل معا لصالح الشعب الليبري. كما أكد على ضرورة الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة من قبل الحكومة الانتقالية الوطنية. وإدراكا من الفريق للعلاقات بين الصراعات في المنطقة، فقد وافق على تمديد مهمته في حوض نهر مانو، بما في ذلك سيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا. وخلال الفترة المستعرضة، كان ممثلو الفريق في مونروفا يعقدون اجتماعات أسبوعية مع الرئيس براينت.

١٥ - وعُقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر بمقر الأمم المتحدة في نيويورك أول اجتماع لآلية التنسيق المشتركة بين الحكومة الانتقالية والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد رحب الاجتماع بما أحرز من تقدم في الجهود الساعية إلى تحقيق السلام في ليبيريا. واعترف أيضا، في الوقت نفسه، بالتحديات المهمة على الطريق.

رابعاً - نشر البعثة

١٦ - حتى ١ كانون الأول/ديسمبر، ظل قوام قوات البعثة ١٤ ٥٤١ فردا (انظر المرفق الأول). وخلال الفترة المستعرضة، أتمت كتيبة إثيوبية ثالثة انتشارها في مقاطعة نهر سيس. بيد أن عمليات الانتشار المتوقعة لسرايا إثيوبية في تياي وتو تاون بمقاطعة غراند جدي، وفيشتاون في مقاطعة ميريلاند وجراند سيس في مقاطعة غراند كرو، ونشر سرية من باكستان في مقاطعة فويا إنلوف، قد أُلحلت ريثما تتم إقامة خطوط برية موثوقة تسمح بتوصيل الدعم السوقي إلى تلك الأماكن.

١٧ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، كان عنصر الشرطة المدنية للبعثة يضم ما مجموعه ١١١٥ فردا مأذونا بهم، ١٠٤ أفراد، منهم ٦١٥ ضابط شرطة، و ١٠ ضباط إصلاحيات و ٤٧٩ ضابطا في أربع وحدات شرطة مشكلة. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة لزيادة تمثيل المرأة، فإن ٦ في المائة فقط من العنصر هم من النساء.

خامساً - الوضع الأمني

١٨ - على الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد خلال معظم الفترة المستعرضة، فإن الوضع الأمني قد أفسدته الاضطرابات المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه، والعديد من حوادث العنف الأخرى.

١٩ - وفي مونروفا، تعطلت الأنشطة مؤقتا في ١٠ أيلول/سبتمبر بسبب احتجاج العمال في فرييبورت بشأن نزاع خاص بالأجور. كما تظاهر في اليوم نفسه الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ليبيريا احتجاجا على تعيين الرئيس براينت لرئيس جديد للجامعة. ثم إن تزايد

حوادث العنف من جانب جماعات الاقتصاص الأهلي والغوغاء، مما أدى إلى العديد من الوفيات، لا يزال يمثل اتجاها مقلقا، ولا سيما في مونروفا. أما خارج مونروفا، فقد أُبلغ عن عدة حوادث من حوادث العنف، بما فيها أعمال السطو المسلح.

٢٠ - وواصلت قوة البعثة رصد الوضع على حدود ليبيريا من خلال الدوريات البرية والبحرية. وظل الوضع الأمني هادئا على طول الحدود مع سيراليون وغينيا، واستمر التفاعل مع قوات من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، زادت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من وجودها ومن إجراء دوريات على طول الحدود مع كوت ديفوار، بسبب تدهور الوضع هناك. هذا، وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام نائب ممثلي الخاص لتنسيق المساعدة الإنسانية برئاسة بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم قدرة ليبيريا على استقبال تدفقات من اللاجئين الإيفواريين. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، عبر إلى داخل ليبيريا ما يزيد على ١٠.٠٠٠ لاجئ، معظمهم من النساء والأطفال.

سادسا - برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

٢١ - انتهت رسميا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عملية نزع السلاح والتسريح، كما وافقت على ذلك بالإجماع لجنة نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ٤٨ من كبار القادة من الفصائل المسلحة الثلاثة بتسليم أسلحتهم وتسريحهم في احتفال رمزي. ثم وقعت الفصائل المسلحة الثلاثة، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، إعلانا مشتركا شهدت فيه بانتهاء عملية نزع السلاح والتسريح، واعترفت بانتهاء وجودها العسكري بحل قواتها وهياكلها القيادية.

٢٢ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت لجنة نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج على استمرار البعثة في إجراء عمليات متنقلة لنزع السلاح في الأماكن التي يصعب الوصول إليها، مثل باركلايفيل في مقاطعة غراند كرو، وفويا، وكولاهون، وفاهون في مقاطعة لوبا. وفي تلك الأثناء، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها بنزع سلاح وتسريح ٥٨٨ طفلا مرتبطين بالقوات المحاربة، مستخدمة أفرقة متحركة. كما وافقت اللجنة على إتاحة فترة سماح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر يمكن فيها للأفراد القيام طوعية بتسليم الأسلحة والذخيرة لنقاط التفتيش التابعة للبعثة بلا خوف من مقاضاتهم، ومن دون أن يكونوا مؤهلين لدخول برنامج التأهيل وإعادة الإدماج. ومن ١ كانون الأول/ديسمبر، سوف يُعاقب الأفراد الذين بحوزتهم أسلحة دون سند قانوني، وذلك وفقا للقوانين الليبرية. وتقوم البعثة، بالتعاون مع السلطات الليبرية، بإعداد استراتيجية لمعالجة مشكلة استرداد الأسلحة غير المشروعة.

٢٣ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، كان قد تم نزع سلاح وتسريح ما مجموعه ٤٤٩ ١٠١ محارباً منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويشمل هذا المجموع ٢٢ ٣١٣ امرأة، و ٨ ٥٤٧ فتى و ٢ ٤٧٧ فتاة. وبحلول نفس التاريخ، كان قد تم جمع ٢٧ ٨٩٢ قطعة سلاح وتدمير ما يزيد على ٢٣ ٥٠٠ قطعة، ويجري يومياً تدمير المزيد من الأسلحة في مقر قوة البعثة. كما تم جمع وتدمير حوالي ٣٣ ٠٠٠ قطعة من الذخائر الثقيلة والأجهزة غير المنفجرة، فضلاً عن ٧ ملايين طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وتواصل البعثة دفع الشريحة الثانية من بدل السلامة الانتقالية إلى المحاربين المسرحين. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، كان ٦٧ ١٨٥ محارباً قد تلقوا بدلهم بالكامل في ١١ منطقة من شتى أنحاء البلد.

٢٤ - وبحلول ١ كانون الأول/ديسمبر، كان ٦١٢ محارباً نُزع سلاحهم قد أوضحوا أنهم أجنب: ٥٠ منهم من كوت ديفوار، وواحد من غانا، و ٣٠٨ من غينيا، و ٤ من مالي، و ٧ من نيجيريا، و ٢٤٢ من سيراليون. وقد شرعت البعثة في مناقشات مع البلدان المجاورة بشأن إعادتهم إلى أوطانهم. وفيما بين يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قام فريق من البعثة بزيارة سيراليون كي يناقش مع الحكومة والشركاء الدوليين سبل إعادة توطين المحاربين السابقين من أبناء سيراليون الموجودين في ليبيريا.

٢٥ - ومن التحديات الرئيسية في ليبيريا تنفيذ برنامج فعال للتأهيل وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، كان مجموع أولئك المحاربين يقل قليلاً عن ١٠٧ ٠٠٠، منهم حوالي ٥ ٠٠٠ محارب تم تقديمهم إلى اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج من جانب الفصائل السابقة من دون أسلحة. ومنهم حوالي ٧ ٠٠٠ طفل سوف يتم استيعابهم في برامج تديرها اليونيسيف. وقد تم حتى الآن استيعاب ١٦ ١٩٠ محارباً سابقاً في مشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، والصندوق الاستثماري، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية. كما أن شركاء هذه البرامج أنفسهم قد خططوا لمشاريع تستوعب ٤٠ ٠٠٠ محارب سابق. ولا يزال يتعين إعالة حوالي ٠٠٠ ٤٣ محارب سابق. وثمة حاجة عاجلة إلى توفير حوالي ٦٠ مليون دولار لسد العجز المالي المتبقي لبرنامج التأهيل وإعادة الإدماج.

سابعاً - دعم إصلاح قطاع الأمن

٢٦ - خلال الفترة المستعرضة، قطعت أشواط هامة في إعادة هيكلة قوة الشرطة. ففي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٤، قامت الأمم المتحدة بتدريب قوة شرطة مؤقتة قوامها ٦٤٦ ضابطاً لاستعادة القانون والنظام في مونروفيا.

ثم نظمت البعثة بعد ذلك حملة واسعة النطاق لتجنيد أفراد شرطة جدد بالتعاون مع الحكومة الانتقالية والشرطة الوطنية الليبرية. وخضعت حتى الآن ست فئات، تتألف من ٨٥٤ مجندا تم فحصهم وتمحيصهم بدقة، لتدريب أكاديمي صارم في أكاديمية الشرطة الوطنية، وتدريب أربع فئات منها تدريبا ميدانيا. وقد تمت عملية التسجيل للتحقق من عدد أفراد الشرطة الوطنية. وتم حتى الآن تسجيل ٩ ٣٥٣ فردا من وكالات إنفاذ القانون وما زالت هذه العملية مستمرة.

٢٧ - ويجري الآن تنفيذ برنامج لإعادة أفراد الشرطة المرحلين عن طريق نشر ٢٣٣ ضابطا بحلول ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المقرر تنفيذ عمليات انتشار أخرى في أوائل عام ٢٠٠٥. ومن المنتظر أن يتم رسميا تدشين دائرة الشرطة الوطنية الليبرية الجديدة قبل يوم ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، تقدم البعثة مساعدتها للشرطة الوطنية على وضع سياسة تتوخى تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالي تعليم أفرادها وتدريبهم.

٢٨ - وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في قطاع الشرطة، لم تف الحكومة الانتقالية بعد بالتزاماتها العامة في إطار عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة. ويتعين وضع برامج لإعادة إدماج ضباط الشرطة الوطنية الليبرية الذين أقبلوا من صفوف القوة، ولإدماج خريجي أكاديمية الشرطة في الوقت المناسب في دائرة الشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الشرطة تفتقد إلى السوقيات اللازمة للقيام بمهامها على وجه فعال، بما فيها المركبات ومعدات الاتصال وغيرها من المعدات. ويشكل تحسين قدرات الشرطة الوطنية عنصرا حاسما في استعادة سيادة القانون في ليبيريا. ويشجع المانحون على التفكير على وجه السرعة في توفير الموارد لهذا المجال الحيوي.

٢٩ - وفي غضون ذلك، كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سباقة إلى تقديم المساعدة المادية والتقنية لإعادة هيكلة القوات المسلحة الجديدة لليبيريا، كما هو موضح في "الكتاب الأزرق" الذي أعدته البعثة، بالتشاور مع الحكومة الانتقالية ووزارة الدفاع الأمريكية. ويتضمن هذا الكتاب مخططا لسياسة دفاع جديدة من شأنها تأمين السلامة الإقليمية، ومن ضمنها إنشاء قوة جديدة لخفر السواحل تتولى القيام بدوريات بحرية. وتقدم البعثة مساعدتها في إعادة إصدار وثائق الهوية لأفراد القوات المسلحة وفي إنشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن أولئك الأفراد وسيرة خدمتهم، وتستخدم لمعرفة الجنود الذين سيعادون إلى الثكنات أو الذين سيحالون إلى التقاعد وكذلك استحقاقهم. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه عملية إعادة الهيكلة هذه في نقص الأموال اللازمة لتمويل المعاشات التقاعدية واتفاقات ترك الخدمة مقابل عوض.

ثامنا - سيادة القانون

٣٠ - واصلت البعثة مشاوراتها مع ممثلي المؤسسات القانونية والقضائية الوطنية، ومؤسسات الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين المعنيين والمجتمع المدني بشأن حل المشاكل العديدة التي يواجهها النظام القضائي الليبري. غير أنه لسوء الحظ، فإن جهود الإصلاح لا يزال يعوقها الموظفون الأكفاء والموارد المادية اللازمة. وقد أحرز بعض التقدم في تأمين الأموال اللازمة لدعم أعمال إصلاح البنى الأساسية في بضع مقاطعات، وتدريب المهنيين القانونيين الوطنيين في قطاع القضاء، وكذلك لاستئجار خبراء استشاريين. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة الولايات المتحدة مبلغ مليون دولار للمساعدة على إصلاح قطاع القضاء.

٣١ - وواصلت البعثة تنفيذ أنشطتها في مجالات الرصد وتقديم المشورة والتقييم والتدريب في المؤسسات المعنية بسيادة القانون. كما أوفدت موظفين قانونيين وقضائيين إلى داخل البلاد للمساعدة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتعزيز نظام القضاء. وتساعد البعثة حاليا في إنشاء مكتب لمحامى المساعدة القضائية في مونروفيا. وتقوم البعثة أيضا بالتعاون مع وزارة العدل، بوضع مقترحات لتنقيح القوانين ومواءمتها وتدوينها.

٣٢ - وواصل عنصر المؤسسات الإصلاحية التابع للبعثة عمله مع وزارة العدل وشركاء آخرين على تحسين نظام المؤسسات الإصلاحية. وقد دخل سجن مونروفيا المركزي والسجون القائمة في كاكاتا وبونديواي وسانيكلي وغبارونغا طور التشغيل حاليا، في حين من المتوقع أن يعاد قريبا فتح سجن بوكنان، الذي تم تجديده مؤخرا. وقد أظهرت الاضطرابات التي شهدتها ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر بعض المشاكل الأساسية المرتبطة بالمرافق الإصلاحية. وارتفع عدد السجناء الذي يناهز عادة حوالي ٢٨٧ إلى ٥٥٠ خلال تلك الاضطرابات. ونتيجة لنقصان عدد الموظفين ورداءة أحوال المباني، حدث عدد من حالات الهروب من مرافق مختلفة.

٣٣ - وداخل مونروفيا، تقوم الحكومة الانتقالية وبرنامج الأغذية العالمي بتوفير حصص الإعاشة اليومية للسجناء، في حين يتولى البرنامج وحده توفير الأغذية للسجناء خارج المدينة. ويقوم بعض الأفراد ولجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا بتوفير اللوازم الطبية ولوازم النظافة. وتعمل البعثة حاليا مع وزارة العدل على وضع ميزانية لتوفير الاحتياجات الأساسية.

تاسعا - استعادة سلطة الدولة وتوطيد دعائمها في شتى أرجاء البلد

٣٤ - أُحرز بعض التقدم في استعادة سلطة الدولة، وأجرت وزارة الشؤون الداخلية في الوقت ذاته مشاورات لاختيار مرشحين لشغل مناصب مفوضي الشرطة في ١١ مقاطعة. وخلال الفترة المستعرضة، قدم الرئيس براينت أسماء ثمانية مرشحين لهذه الوظائف إلى الحكومة الانتقالية لإقرار تعيينهم فيها. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يسرت البعثة إنشاء مجالس تنمية الأحياء من أجل تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في المشاريع وإدارة الشؤون المحلية. وفي غضون ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مساعدته لوضع خطة وطنية للتعمير، تتضمن توصيات لإصلاح منطقة فريبورت في مونروفيا.

٣٥ - وتواصل البعثة مساعدة الحكومة الانتقالية على إيفاد المسؤولين إلى إداراتهم، خاصة عند نقاط عبور الحدود بين ليبيريا والبلدان المجاورة لها. وقامت البعثة على وجه الخصوص بتيسير إيفاد ٢٥٧ مسؤولا إضافيا من مكتب الهجرة والتجنس. وإضافة إلى ذلك، تم إيفاد ٤٥ موظفا من موظفي الهجرة إلى مقاطعة ميريلاند في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك في أعقاب اندلاع أعمال القتال في كوت ديفوار وما تلا ذلك من تدفق للاجئين الإيفواريين إلى ليبيريا. كما ساعدت البعثة على إيفاد مسؤولي إدارة الجمارك والإيرادات الداخلية إلى سبع مقاطعات.

٣٦ - غير أن قدرة المسؤولين الذين تم إيفادهم على العمل بفاعلية ما زالت تعترضها عقبات خطيرة بسبب نقص المكاتب والمعدات وغير ذلك من الدعم السوقي. والمؤكد أن هذه المشاكل سيتم تخفيفها جزئيا بفضل مساعدة قدرها ٩٢٧ ٤٦٤ ٤ دولار، قدمتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لتجديد وتأثيث المباني الإدارية في تسع مقاطعات.

٣٧ - وفي أثناء ذلك، وضع موظفو الشؤون المدنية التابعون للبعثة في مكاتب توجد في ١٧ وزارة، والحكومة الانتقالية، ومجلس مدينة مونروفيا، و ١٤ وكالة ومؤسسة شبه حكومية رئيسية. وقام هؤلاء الموظفون بتيسير بناء القدرات واستنهاض المانحين لدعم برامج الإنعاش الحكومية، وذلك في إطار الفترة الانتقالية الذي يركز على النتائج. وتم إيفاد منسقي الشؤون المدنية في المقاطعات التابعين للبعثة أيضا إلى المقاطعات الـ ١٥ ويواصلون تقديم دعمهم لاستعادة سلطة الدولة وإحياء المؤسسات الحكومية. كما أنشأت البعثة لجان الإسكان والممتلكات في خمسة مقاطعات وذلك للمساعدة على حل المنازعات بشأن الاحتلال غير القانوني لممتلكات العائدين.

٣٨ - وواصلت البعثة رصد التقدم الذي تحرزه الحكومة في إنشاء الآليات اللازمة لإدارة تجارة الماس والأخشاب على النحو المناسب، وهي التجارة التي تخضع لجزاءات مجلس الأمن. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت ليبريا في الجلسة العامة السنوية لعملية كيمبرلي في أوتاوا بكندا. وأعربت الحكومة في ما بعد عن التزامها بتسريع إنشاء نظام لإصدار الشهادات الخاصة بالماس الخام المستخرج من البلد، على نحو ما هو مطلوب في إطار عملية كيمبرلي. كما توفر الأمم المتحدة الأمن والدعم السوقي لوزارة الزراعة، بالتعاون مع وزارتي العدل والمالية، وذلك لمعالجة القضايا العالقة المتصلة بالملكية وحياسة الأراضي وإدارة مزارع الأخشاب الموجودة في البلد وحالتها المادية. وفي الوقت ذاته، تساعد الأمم المتحدة سلطة تنمية الغابات على وضع الإصلاحات الكفيلة بإدارة موارد الغابات بصورة شفافة.

عاشرا - الانتخابات

٣٩ - في تطور حظي بالترحيب، تم انتخاب ممثل مقاطعة غراند كرو في الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهو حدث طال انتظاره، وبذلك وصل عدد أعضاء الجمعية إلى نصابه الكامل البالغ ٧٦ عضوا وكان ذلك بمثابة معلم بارز على طريق تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٤٠ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، قدمت لجنة الانتخابات الوطنية مشروع قانون لإصلاح الانتخابات المقترح إلى الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية. غير أن الجمعية، وكما أشير في الفقرة ٢ أعلاه، أجلت إقرار مشروع القانون هذا لعدة أشهر. وكان السبب الرئيسي لذلك هو عدم اتفاق الجمعية مع اقتراح اللجنة الذي يقضي بتخصيص مقاعد في مجلس النواب استنادا إلى عدد الناخبين المسجلين في كل من المقاطعات الـ ١٥ بدلا من الاعتماد على أعداد السكان الحقيقية، إذ إنه ليس ثمة ما يكفي من الوقت لإجراء تعداد سكاني قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأكد أعضاء الجمعية على ضرورة استخدام صيغة عام ١٩٨٥ لتخصيص المقاعد، في حين رأت اللجنة أن هذه الصيغة لا تستند إلى أرقام التعداد ولا تتوافق مع المعايير الدولية للتمثيل العادل في أي مؤسسة تشريعية.

٤١ - ولحالة تجاوز هذه المشكلة، أنشأ الرئيس براينت لجنة تتألف من مستشاري الرئيس والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ولجنة الانتخابات الوطنية والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية، لإعداد اقتراح توافقي يستوفي المعايير الانتخابية الدولية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقت اللجنة على أن يخصص لكل إقليم من الأقاليم الـ ١٥ ما لا يقل عن مقعدين، على أن تخصص المقاعد الـ ٣٤ المتبقية استنادا إلى نتائج عملية

تسجيل الناخبين. ووفقا لهذا المقترح، ستضع اللجنة أيضا الآليات التي ستسمح للمشردين داخليا والعائدين الذين لم يستقروا بعد بالتسجيل في مقاطعتهم الأصلية، بغض النظر عن المكان الذي سجلوا فيه للتصويت.

٤٢ - غير أن الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية، للأسف، لم تعرض هذا الحل التوافقي خلال مناقشتها الختامية بشأن مشروع القانون يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. بل اعتمدت تعديلات مؤداها أنه ينبغي إجراء تعداد وطني قبل تخصيص المقاعد. كما اعتمدت بندا يشير إلى صيغة عام ١٩٨٥ لتخصيص المقاعد. كما رفضت الجمعية مقترحات تهدف إلى زيادة العقوبات المفروضة على الرشوة وغيرها من المخالفات الانتخابية، إلى جانب التدابير الخاصة المقترحة لتسجيل المشردين داخليا. كما حذفت فقرات من مشروع القانون تشير إلى ضرورة اعتماد التدابير المناسبة لزيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، اعترض الرئيس براينت على الأحكام الواردة في مشروع القانون التي اعتبرت غير مقبولة وأعادها إلى الجمعية مع مقترحات تهدف إلى الرجوع إلى الاقتراح التوافقي المتفق عليه من ذي قبل.

٤٣ - وأدى التأخير الممتد في اعتماد قانون إصلاح الانتخابات إلى عرقلة الاستعدادات العملية لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وغدت هذه العملية لا تتحمل مزيدا من النكسات والتأخيرات. وإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد قانون انتخابي لا يضمن معايير النزاهة الدنيا سيجعل دعم الجهات المانحة لا محالة في مهب الريح.

حادي عشر - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٤٤ - يوجد الموظفون المعنيون بحقوق الإنسان وحماية المدنيين التابعون للبعثة في ١١ مقاطعة حيث يعملون مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وقد واصل هذا القسم أيضا الاضطلاع بأنشطته المتعلقة بالحماية والرصد. كما ركز على تقديم الدعم لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، إلى جانب تشجيع الجمعية التشريعية على اعتماد مشروع القانون الذي سيمكن اللجنتين من سن تشريعاهما.

٤٥ - وواصلت البعثة عملها بصورة موسعة مع النظراء الوطنيين لمكافحة الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال ولتعزيز حقوق السجناء، وزيادة سبل الوصول إلى هيئات القضاء وإجراء محاكمات عادلة، وتحسين حالة حقوق الإنسان التي للمشردين داخليا والعائدين واللاجئين.

٤٦ - وبفضل الدعم الذي تقدمه البعثة، قام الرئيس براينت يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر بتوقيع ١٨ معاهدة دولية والمصادقة عليها والانضمام إليها (انظر المرفق الأول)، مسجلاً بذلك خطوة هامة على طريق وضع الأساس التشريعي لحماية حقوق الإنسان في البلاد.

ثاني عشر - الحالة الإنسانية

٤٧ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون وثيق مع الحكومة الانتقالية، في تيسير العودة الطوعية للاجئين الليبريين من البلدان المجاورة إلى وطنهم. وقد جاءت هذه العملية عقب توقيع اتفاقات بين المفوضية وليبريا وسيراليون وكوت ديفوار وغانا وغينيا، وهو ما هيا الإطار القانوني لعملية العودة إلى الوطن هذه. وتتوقع المفوضية أن يعود ما يناهز ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري إلى ديارهم بحلول نهاية هذه السنة، وذلك بصورة تلقائية في معظم الأحوال. كما تقوم المفوضية بتنفيذ مشاريع لإعادة إدماج العائدين.

٤٨ - هذا، مع العلم بأن الانتهاء رسمياً من عملية نزع السلاح والتسريح في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قد ساعد أيضاً على تهيئة الظروف الملائمة لعودة المشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية وذلك بانطلاق عمليات العودة الطوعية المشمولة بالمساعدة رسمياً في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ويقدر أنه يوجد في ليبريا ما يتراوح بين ٢٦٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي. وإلى غاية ١ كانون الأول/ديسمبر، قُدمت المساعدة لما يزيد على ٤ ٠٣٦ مشرداً، يمثلون ٨٦٥ أسرة، للعودة إلى مجتمعاتهم، من مجموع ٣٧٩ ٢٢٢ شخصاً مسجلين لدى المنظمة الدولية للهجرة لمساعدتهم على العودة. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لخطة شاملة تتوخى إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً والمحاربين السابقين.

٤٩ - وبالنظر إلى الاحتياجات الضخمة من حيث التعمير والتنمية في البلد، يقوم مركز المعلومات الإنسانية التابع للبعثة وقسم تنسيق الشؤون الإنسانية بعمليات تخطيط لضمان أن تكون موارد الإغاثة الإنسانية مركزة على مناطق العودة الرئيسية. وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً رصد تدفقات السكان في مناطق العودة الأولية استعداداً لتدفقات العائدين في المستقبل.

٥٠ - وكثفت مؤسسات الأمم المتحدة انتشارها في جميع أرجاء ليبريا لحل مشاكل العائدين. ففي تشرين الأول/أكتوبر، فتح برنامج الأغذية العالمي عدداً من المكاتب الفرعية، مما مكنه من تحسين برامج توزيع الأغذية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(موئل الأمم المتحدة) بإصلاح المساكن وتشجيع المصالحة بين المحاربين السابقين ومجتمعاتهم المحلية عن طريق إشراكهم في هذه العملية.

٥١ - وما زالت المعونة الغذائية تكتسي أهمية حيوية لتلبية احتياجات عدة فئات مستضعفة في ليبيريا. وما فتئ برنامج الأغذية العالمي يوزع ما يناهز ٨٠٠ ٥ طن متري من الأغذية كل شهر على عدد يفوق ٥٠٠ ٠٠٠ ليبيري. ويحتاج البرنامج حوالي ١٨,٧ مليون دولار لتجنب حدوث نقص في الأغذية في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ونيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومن جهة أخرى، تعمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على استرداد القدرة الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي في جميع أنحاء ليبيريا. وتقوم بتوفير معدات صيد الأسماك والتدريب لما يناهز ١ ٥٠٠ صياد تضرروا من الأزمة، فضلا عن تقديم المساعدة على إنتاج الأغذية لـ ١٣ ٠٠٠ أسرة من المزارعين المتضررين من الحرب في أرباض مدينة مونروفا وفي مقاطعة مارجبي.

٥٢ - وما زال برنامج "العودة إلى المدرسة" يمضي قدما بصورة مطردة. فقد أتم ما يناهز ١٢ ٠٠٠ معلم من معلمي المدارس الابتدائية برنامجا توجيها وحصل ٦٦٠ معلما، ٥٣ في المائة منهم من النساء، على شهادات للتدريس في المدارس الابتدائية. وتلقى خمسمائة مدرس التدريب على منهجية تدريس برنامج التعلم المعجل.

٥٣ - وشرعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أنشطتها لإصلاح التعليم بعد انتهاء الصراع في البلاد يوم ١٥ أيلول/سبتمبر. وتشمل خطط اليونسكو تيسير تنظيم حلقات عمل لتحسين مستوى مدربي المعلمين وإعادة طباعة المناهج الدراسية الرسمية لتوزيعها على المعلمين.

٥٤ - وأحرزت اليونيسيف مزيدا من التقدم في تنشيط العيادات الصحية وتنظيم حملات التحصين الروتينية في المرافق الصحية المحلية. وتم تدريب ثلاثمائة وتسعين عاملا صحيا على معالجة الملاريا والإسهال والأمراض التنفسية الحادة. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة الصحة، بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، بتحصين ٨٦١ ٧٩٩ طفلا ضد شلل الأطفال. كما دعمت اليونيسيف فريقا حكوميا يرصد نوعية المياه وينشئ نظاما للإنذار المبكر من البؤر المحتملة لتفشي الكوليرا.

٥٥ - ثم إن عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٤ لفائدة ليبيريا، والتي شملت احتياجا منقحا قدره ١٤٠,٥ مليون دولار للأنشطة الإنسانية قد تم تمويلها، بنسبة ٤٧ في المائة. أما عن عام ٢٠٠٥، فقد قرر الفريق القطري التابع للأمم المتحدة إدماج الاحتياجات الإنسانية في إطار

الفترة الانتقالية الذي يركز على النتائج. ويُشجع المانحون على توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهامة لشعب ليبيريا تلبية كافية.

ثالث عشر - عدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

٥٦ - واصلت البعثة حملات التوعية حول عدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وتقديم عروض تقييم المخاطر الشخصية لفائدة الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين. ويعتزم في البعثة إنشاء مركز للاستشارات والاختبارات الطوعية السرية. وتعمل اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز معا على وضع استراتيجية وطنية للإعلام والتثقيف حول الإيدز والعدوى بفيروس والاتصال الهادف إلى تغيير السلوك.

رابع عشر - قضايا المرأة

٥٧ - ركزت وحدة شؤون المرأة التابعة للبعثة اهتمامها على إتاحة فرص إعادة الإدماج لما يناهز ٢٢ ٠٠٠ امرأة مرتبطة بالقوات المتحاربة. كما أنها تضع سياسة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتوفر سبل التوعية حول هذا الموضوع لضباط الشرطة الوطنية الليبرية وضباط المؤسسات الإصلاحية. كما تم تحديد عدد من المشاكل ذات الصلة بنوع الجنس والتي تؤثر في نظام المؤسسات الإصلاحية. وقُدمت المساعدة لوزارة شؤون المرأة والتنمية من أجل سن بند يُدرج في مشروع قانون إصلاح الانتخابات الذي يدعو إلى زيادة إشراك المرأة في العملية الانتخابية. كما قدمت المساعدة الفنية لوزارة التنمية الريفية من أجل تحديد الاستراتيجيات الكفيلة ببناء قدرات الريفيات على كسب قوت يومهن بصورة مستدامة عن طريق البرنامج الوطني للمرأة الريفية.

خامس عشر - الانتعاش الوطني

٥٨ - أحرزت حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية، بفضل دعم الأمم المتحدة، تقدما هاما في إنشاء لجنة تنفيذ ورصد إطار الفترة الانتقالية الذي يركز على النتائج ومكتب الدعم التابع لها من أجل تنفيذ برامج الإنعاش الوطنية ورصدها بصورة عامة. وتعمل الحكومة الانتقالية والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بصورة وثيقة ضمن هذين الهيكلين.

٥٩ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، تم تلقي حوالي ٣٥٥ ألف مليون دولار من مبلغ ٥٢٠ مليون دولار تم التعهد به في المؤتمر الدولي لإعمار ليبيريا الذي انعقد في شباط/فبراير. واجتمعت المجموعة الأساسية المعنية بليبيريا، والتي تتألف من بلدان مانحة ومنظمات دولية، في العاصمة واشنطن يوم ١٧ أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز في مجال الإنعاش الوطني

وحالة تعهدات المانحين. ولاحظت ببطء التقدم المحرز في إصلاح عدد من القطاعات الرئيسية، بما فيها مرافق الصرف الصحي والكهرباء والاتصالات. وتركزت مناقشتها على ضرورة أن يكفل إطار الفترة الانتقالية الذي يركز على النتائج تخصيص أموال المانحين للمجالات ذات الأولوية العالية، وتنفيذ خطة شاملة لإعادة إدماج المحاربين السابقين واللاجئين والمشردين داخليا.

سادس عشر - الجوانب الإقليمية

٦٠ - واصلت حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس براينت بزيارة سيراليون حيث اجتمع بالرئيس كباح لمناقشة سبل التعاون الإقليمي الثنائي بين بلدان الاتحاد نهر مانو. وتواصل البعثة تعاونها بصورة وثيقة مع بعثات لحفظ السلام وبعثات سياسية أخرى في غرب أفريقيا. وخلال أزمة تشرين الثاني/نوفمبر في كوت ديفوار، زودت البعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالدعم السوقي، بما في ذلك العتاد الجوي، لمساعدتها على إجلاء موظفي الأمم المتحدة.

٦١ - واجتمع في أبيدجان بكوت ديفوار في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر قادة قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وإضافة إلى ذلك، حضر هذا الاجتماع موظفون من مقر قوة البعثة ومن الكتيبة السنغالية المنتشرة في مقاطعة ميريلاند، وذلك في غربي كوت ديفوار لمناقشة مسائل التنسيق والتعاون عبر الحدود. وتم الاتفاق على عقد اجتماعات تنسيق منتظمة على صعيدي الكنائس والقطاعات. كما اجتمع قادة القوات في دكار بالسنغال يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر وناقشوا ضمن جملة أمور أخرى سبل تعزيز التعاون وتوفير الدعم المتبادل في حالة حدوث أزمات أمنية أخرى في أي منطقة من مناطق البعثات.

٦٢ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، استضافت البعثة الاجتماع الثالث لرؤساء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية في غرب أفريقيا، ورأس الاجتماع ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، السيد أحمدو ولد عبدالله، وحضره الممثلون الخاصون لليبيريا وكوت ديفوار وسيراليون وكذلك ممثلي لغينيا - بيساو. وانصب الاجتماع على التطورات الأخيرة في كوت ديفوار، وتنسيق المساعدة الإنسانية بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والتعاون فيما بين البعثات، وإصلاح القطاع الأمني، واستراتيجيات بناء السلام في المناطق الحساسة الواقعة على الحدود. وأعرب رؤساء البعثات عن شواغلهم بشأن تقييدات التعاون عبر الحدود. فبينما سعت بعثات الأمم المتحدة، وبخاصة بعثة الأمم

المتحدة في ليبيريا إلى مساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار طوال الأزمة الأخيرة، حددت التقييدات المفروضة على تقاسم الأصول عبر الحدود من نطاق المساعدة المقدمة.

سابع عشر - الإعلام

٦٣ - نظم عنصر البعثة المعني بالإعلام عدة حلقات عمل للصحفيين والمسؤولين التنفيذيين من وسائل الإعلام. كما استهل برنامجاً للتوعية على صعيد المجتمع المحلي عن طريق الفيديو وواصل برامج التوعية بالتأهيل وإعادة الإدماج التي يقدمها. وقامت إذاعة البعثة بتوسيع نطاق تغطيتها لأنحاء البلد وتقوم حالياً بالبث من غبارونغنا وسانيكيل وغانتا وزويدرو وفوينجاما وهاربر.

ثامن عشر - الدعم المقدم للبعثة

٦٤ - قام العنصر الإداري للبعثة بمد نطاق عملياته إلى جميع أنحاء البلد. غير أنه ما زال يواجه تحديات في توفير كميات مواد التشييد اللازمة لتجديد المباني التي تشغلها البعثة، وصيانة الطرق وإصلاحها، ومهام الإنشاءات الأخرى. وقد استخدم بكثرة زورق لتقديم الدعم عن طريق الساحل للوحدات العسكرية المنتشرة في مواقع ملائمة للوصول عن طريق المرفأ، وخاصة في هاربر في مقاطعة ميريلاند حيث شبكة الطرق محدودة.

تاسع عشر - ملاحظات

٦٥ - واصلت البعثة إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار في ليبيريا. وقطعت أشواطاً هامة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد وصلت عملية السلام الشامل الآن إلى منعطف حرج، فمع تحول بؤرة الاهتمام بسرعة إلى التحضير للانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى إعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين وتوفير فرص إعادة الإدماج للمحاربين السابقين وزيادة بسط سلطة الدولة على نطاق البلد.

٦٦ - وفي هذه المرحلة من العملية السلمية، لا تزال مسائل جديدة عديدة تنتظر الحل الفعال، لكيلا تتفوض المكاسب التي تحققت حتى الآن. وفي هذا السياق، ما زالت قدرة الحكومة الانتقالية على توفير الخدمات الأساسية للسكان محدودة جداً. وقد اتخذت الحكومة الانتقالية والرئيس براينت بعض الخطوات لمحاولة تلبية الاحتياجات الجمة لشعب ليبيريا، غير أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ومن المهم الوفاء بدفع متأخرات رواتب الموظفين المدنيين. وبالإضافة لذلك، يجب على الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا أن تقوم على وجه السرعة بتطبيق تدابير صارمة، تكون فعالة في معالجة الفساد وكفالة الشفافية في إدارة الأموال

والهيئات العامة، من أجل بناء الثقة اللازمة لاجتذاب المزيد من تمويل المانحين لعملية التعمير. وينبغي للبريين أنفسهم وللمجتمع الدولي النظر في مزايا زيادة الرقابة المستقلة لإدارة الحكومة للإيرادات العامة.

٦٧ - وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومة الانتقالية بمساعدة من البعثة أن تشرك المجتمع المدني وتشاور معه. وينبغي أن يكون ذلك الاتصال جزءاً من استراتيجية عامة لتعزيز فهم الجماهير للعملية الانتقالية والترويج لدعمها. والحكومة الانتقالية في الوقت نفسه بحاجة إلى الإسراع ببسط سلطة الدولة على نطاق البلد وكفالة حصول المديرين المحليين والشرطة والجهاز القضائي على الدعم اللازم لتمكينهم من أداء وظائفهم بفعالية.

٦٨ - ولا يزال التأثير السلبي المستمر للانقسامات داخل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على قدرة الحكومة الانتقالية على تنفيذ اتفاق السلام الشامل يثير القلق البالغ. ومن المؤسف أن بعض الأفراد يواصلون السعي إلى تحقيق البرامج الضيقة الأفق الخاصة بالفصائل ويعملون على تعطيل عمليات الحكومة الانتقالية الوطنية. ومن الضرورة الحتمية أن تتجنب الأطراف الليبرية المصالح الطائفية، وتعمل من أجل المصلحة الوطنية في كفالة التنفيذ السلس لاتفاق السلام الشامل.

٦٩ - وقد كشفت الاضطرابات التي وقعت في البلد في الفترة ما بين ٢٨ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عن مشاكل أساسية تحتاج إلى معالجة على وجه الاستعجال، بما في ذلك من جانب الحكومة الانتقالية، للحيطة من تكرار أعمال العنف. ومما يثير الانزعاج البالغ في هذا السياق، الأبعاد الدينية والعرقية التي اتخذتها هذه الاضطرابات. وينبغي للحكومة الانتقالية أن تلتزم على وجه الاستعجال كافة السبل الممكنة لتعزيز المصالحة والتسامح الديني فيما بين الطوائف المختلفة في البلد.

٧٠ - وينبغي تنفيذ برامج كلية ومترابطة طويلة الأجل لتلبية احتياجات المحاربين السابقين إلى إعادة الإدماج فضلاً عن احتياجات المشردين داخليا واللاجئين لإعادة التوطين، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في تعزيز المصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، لا بد من أخذ التهديد الذي يشكله ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين العاطلين المتدمرين الذين أصبحوا سريعي الاستثارة مأخذ الجد البالغ. وفي هذا الصدد، تستدعي الحاجة اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة توفير فرص التعليم والتدريب وإعادة الإدماج لهم على وجه الاستعجال لمساعدتهم على أن يحيا حياة منتجة.

٧١ - ورغم تقديم المانحين مساهمات تستحق الإشادة لعملية التأهيل وإعادة الإدماج، فما زال هناك نقص خطير في التمويل يبلغ حوالي ٦٠ مليون دولار فيما يخص المحاربين السابقين

فقط. وتُشجع الجهات المانحة بقوة على تقديم المزيد من الموارد. فمثل هذا الاستثمار في هذا الوقت الحرج يتيح توفير مساعدة تلمس الحاجة إليها للفئات الضعيفة، الأمر الذي يساعد بدوره على تعزيز الاستقرار وتوطيد السلام.

٧٢ - كما أن التأخر الذي طال أمده في التوصل إلى توافق آراء فيما بين الليبريين بشأن تشريع الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مدعاة لبعض القلق. وعلى بعثة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين الآخرين مواصلة العمل مع لجنة الانتخابات الوطنية والحكومة الانتقالية والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية لكفالة أن يتم دون إبطاء اعتماد إطار قانوني لانتخابات تفي بالمعايير الدولية. وينبغي تذكير الأطراف الليبرية بأهمية التغلب على العقبات الباقية وكفالة إجراء الانتخابات في موعدها.

٧٣ - ويشمل الدعم الذي تقدمه البعثة في مجالي إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية والإصلاحية المساعدة على تحسين القدرة المهنية وتعبئة الموارد من أجل تلبية احتياجات البنية الأساسية وغيرها من الاحتياجات. وعلى الرغم من أنه يتواصل إحراز تقدم في كلا المجالين إلا أنه مُقيد بشدة بنقص التمويل. وأود أن أحث المانحين على النظر على وجه الإلحاح في تقديم الموارد اللازمة لتدعيم هذين القطاعين الرئيسيين اللذين يشكلان الأساس الذي يبنى عليه مجتمع قائم على سيادة القانون. وثمة مجال هام آخر سيوفر له، وهو تعزيز المصالحة الوطنية، والذي سوف توفر له لجنة تقصي الحقائق والمصالحة آلية قيمة. وينبغي حث الجمعية التشريعية الانتقالية على الإسراع بإصدار مشروع التشريع اللازم لإنشاء اللجنة وحث الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على توفير كل دعم ممكن لتيسير بدء عملها في موعد مبكر.

٧٤ - علما بأن الانتقال إلى السلام بعد سنوات من الصراع الأهلي أو القلاقل الأهلية في ليبريا يتميز بطائفة من التحديات الهائلة التي يتعين التصدي لها بحسم ودرء لأي نكسات ممكنة. ومن المهم أن يتخلى شعب ليبريا عن العنف الذي ساد في الماضي وأن يبدي استعداداً لبناء سلام واستقرار دائمين. وفضلاً عن ذلك، يجب تذكير القادة الليبريين بمسؤوليتهم الشخصية عن كفالة ألا تحيد عملية السلام عن مسارها. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار الدعم والاشتراك من جانب المجتمع الدولي يعد أمراً حيوياً للمساعدة على كفالة إحراز التقدم ومعالجة الأسباب الأساسية للصراع في ليبريا. كما كانت للاشتراك النشط والطويل الأمد من جانب القادة الإقليميين أهمية حيوية بصفة خاصة في جهود استعادة السلام في ليبريا. ثم إن التعاون الوثيق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي

وبعثة الأمم المتحدة في هذا السياق يعد ركيزة فائقة القيمة وينبغي زيادة تعزيزها من أجل المساعدة على كفالة أن تمضي العملية الانتقالية المفضية إلى الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بهدوء.

٧٥ - وختاماً، أود أن أشيد بممثلي الخاص، جاك بول كلاين، وأفراد البعثة المدنيين والعسكريين على إسهامهم في ما أحرز من تقدم خلال الفترة المستعرضة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة في البعثة بالقوات وأفراد الشرطة، وكذلك لقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بليريا، ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية والعديد من المانحين الشائين لما بذلوه من جهود مخلصـة ومتواصلة لإعادة السلام إلى ليريا.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام العنصر العسكري وقوام الشرطة المدنية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع
الاتحاد الروسي	٦			٦
إثيوبيا	١٧	٩	٢ ٥٤٣	٢ ٥٦٩
الأرجنتين			٦	١٨
الأردن	٧	٩	١١٥	١٣٤
إكوادور	٣	١		٤
ألمانيا				٤
إندونيسيا	٣			٣
أوروغواي				صفر
أوغندا				صفر
أوكرانيا	٣	١	٣٠٠	٣٠٤
أيرلندا		٨	٤٢٢	٤٣٠
باراغواي	٣	١		٤
باكستان	١٢	٦	٢ ٧٣٩	٢ ٧٥٧
البرازيل		١		١
البرتغال				صفر
بلغاريا	٢			٢
بنغلاديش	١٧	١٠	٣ ١٧٩	٣ ٢٠٦
بنن	١			١
البوسنة والهرسك				صفر
بولندا	٢			٢
بوليفيا	٣	١		٤
بيرو	٣	٢		٥
تركيا				صفر
توغو		١		١
جامايكا				صفر
الجمهورية التشيكية	٣			٣
جمهورية كوريا	١	١		٢
جمهورية مولدوفا	٣	١		٤
جنوب أفريقيا		٣		٣

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	
الدانمرك	٢			٢	
رومانيا	٢			٢	
زامبيا	٣			٣	٢٨
زمبابوي				صفر	٣٠
ساموا				صفر	٢٠
سري لانكا				صفر	١١
السلفادور	٣			٣	
السنغال	٣	٤	٥٩٩	٦٠٦	١٠
السويد		٣	٢٢٩	٢٣٢	٦
صربيا والجبل الأسود	٦			٦	٨
الصين	٥	١٠	٥٥٧	٥٧٢	٢٥
غامبيا	٥			٥	٣٠
غانا	١١	٢	٨٤٢	٨٥٥	٣٦
فرنسا		١		١	
الفلبين	٢	٢	١٦٣	١٦٧	٣٠
فنلندا		٢		٢	
فيجي				صفر	٣٠
قيرغيزستان	٤			٤	٣
كرواتيا		٣		٣	
كينيا	٣	٤		٧	١٥
مالي	٣	٢		٥	
ماليزيا	١٠			١٠	
مصر	٨			٨	
ملاوي		٢		٢	١٩
المملكة المتحدة		٣		٣	
ناميبيا	٣	٥	٨٦٠	٨٦٨	٦
النرويج				صفر	٦
نيبال	٥	١	٤٠	٤٦	٢٥٦
النيجر	٢			٢	٤
نيجيريا	٢٠	١١	١٦٤٣	١٦٧٤	١٥٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	٥		١١	٦٨
اليمن				صفر	٤
المجموع	١٩٥	١١٥	١٤٢٣١	١٤٥٤١	١١٠٤

المرفق الثاني

قائمة بالمعاهدات التي وقعت أو صدقت عليها ليبريا أو انضمت إليها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

١ - المعاهدات الخمس التي تم التوقيع عليها هي: (أ) البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (ب) البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (ج) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة؛ (د) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال؛ (هـ) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢ - والمعاهدات الـ ١٠ التي تم الانضمام إليها هي: (أ) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ (ب) البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ (ج) اتفاقية الحد من حالات انعدام الجنسية؛ (د) اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛ (هـ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ (و) بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ (ز) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ (ح) بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ (ط) اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها؛ (ي) اتفاقية روتردام لتطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية.

٣ - والمعاهدات الثلاثة التي تم التصديق عليها هي: (أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ و (ج) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

